أنباء مصرية

السيسي لرئيس وزراء إسبانيا: موقف مصر ثابت في التوصل لاتفاق ملزم بشأن سد النهضة

القاهرة ـ خديجة حمودة

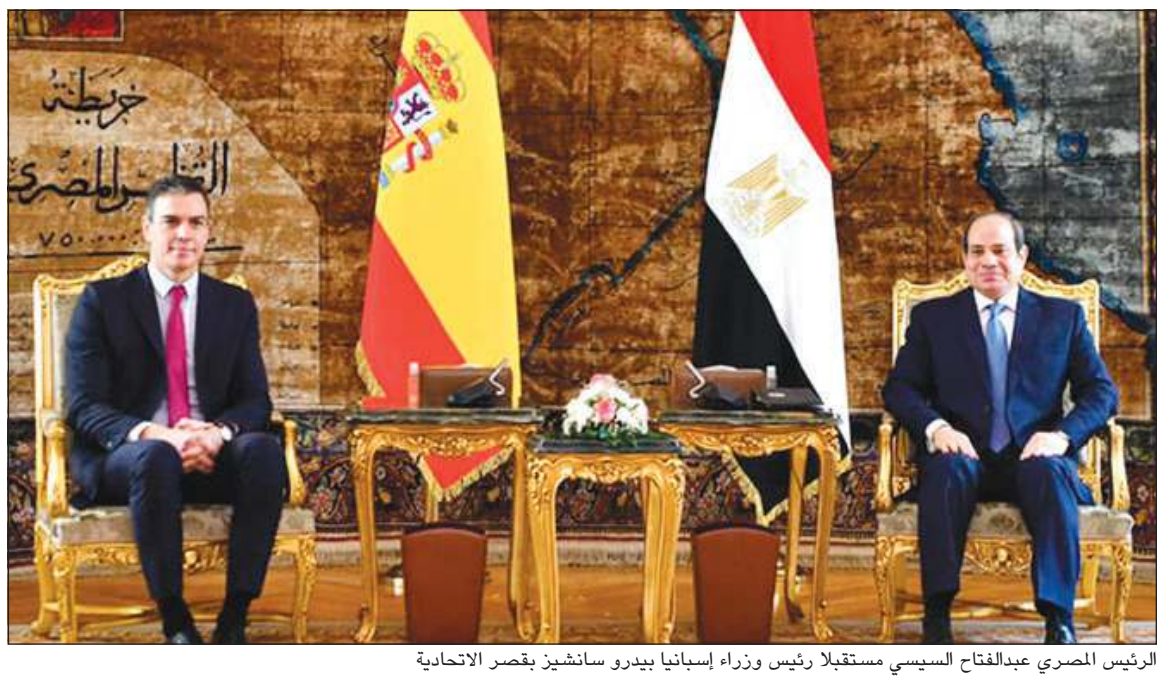
الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز بقصر الاتحادية

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن إسبانيا تعد شريكا رئيسيا لمصر، مشيرا إلى أن التعاون بين البلدين يتم من خلال المنتدى الوزاري المشترك، لافتا إلى أنه أجرى مباحثات مثمرة مع رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز، عكست تطابق الرؤى المشتركة لتعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

وأضاف الرئيس السيسي خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس وزراء إسبانيا عقب مباحثاتهما بقصر الاتحادية أنه ورئيس وزراء إسبانيا أكدا على الحاجة إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وأضاف الرئيس السيسي أن المباحثات تناولت أيضا جهود مصر في مواجهة جائحة كورونا والتي راعت التوازن بين إجراءات مواجهة الجائحة ومواصلة الأنشطة الاقتصادية.

وأشار الرئيس إلى أنه اتفق مع «سانشيز»، على أهمية العمل المشترك، نحو زيادة الاستثمارات الإسبانية في مصر وضرورة الاستفادة من الفرص الكبيرة التي توفرها المشروعات القومية العملاقة، الجاري تنفيذها في مختلف ربوع البلاد خاصة في مجالات النقل والطاقة المتجددة والزراعة وغيرها، مشيرا إلى أنه ورئيس وزراء إسبانيا أكدا على الحاجة لزيادة معدلات التبادل التجاري بين بلدينا بالتوازي مع العمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري عبر إتاحة الفرصة لمزيد من نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الإسبانية.

وأشاد الرئيس السيسي بالتعاون المصري ـ الإسباني، في العديد من المشروعات الاستثمارية والتنموية المهمة باعتباره تعاونا ننتظر أن تتفتح له آفاق جديدة من خلال عقد منتدى رجال الأعمال، بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين خلال هذه الزيارة، بمشاركة رئيس الحكومة الإسبانية مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والذي سيمثل خطوة بناءة، على صعيد توثيق الروابط بين القطاع الخاص على الجانبين وفتح مجالات جديدة للتعاون المشترك في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

وقال الرئيس السيسي إنه حرص خلال مباحثاته مع رئيس الحكومة الإسبانية على تناول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، محل الاهتمام المشترك، حيث أطلعه على آخر تطورات قضية «سد النهضة»، مشددا على موقف مصر الثابت، بالتمسك بصون أمنها المائي، الآن وفي المستقبل، مؤكدا على أهمية التوصل إلى اتفاق شامل وعادل وملزم قانونا، بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، حول قواعد ملء وتشغيل «سد النهضة» وأهمية أن يدفع المجتمع الدولي بهذا الاتجاه، ويعمل على دعم ومساندة عملية تفاوضية فعالة، لتحقيق هذا الهدف.

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

إعادة بناء الإنسان (3)

الحمد لله أن الإدارة الحالية لديها قناعة بضرورة إعادة بناء الإنسان المصري، وأهمية إعادة التأكيد على ثوابت الهوية المصرية، وقد كتب فلاسفة ومفكرون كثيرون في هذه القضية المهمة والشائكة كالفيلسوف الراحل الكبير زكي نجيب محمود، والمفكر جلال أمين وما قدمته الباحثة د.نجوان عاصم في رسالة الدكتوراة التي حملت عنوان «سمات الشخصية المصرية بعد ثورة يناير 2011» والتي سأقتبس منها مدخلا لهذا المقال إذ تؤكد الدراسة: «أنه لا يمكن تحديد سمات الشخصية المصرية المعاصرة، لأنها مليئة بالمتناقضات والمتغيرات، وتتداخل في تحديد هذه السمات العديد من العوامل والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يمكن تفسير هذه السمات إلا من خلال تحليل السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيش فيه».

والمسألة ليست سهلة أو بسيطة، بل تحتاج إلى جهود جبارة وعلى أصعدة متعددة، حتى ننجح في تعديل التغيرات التي حدثت للشخصية المصرية، والتي لم تكن إيجابية في أغلبها، ولكي نصل الى مرحلة إعادة التوازن وبث الإيجابية، والكشف عن المعدن الأصيل للشخصية المصرية، وإعادة إحياء قدرتها على الانسجام مع التطورات المتلاحقة، لابد من تنفيذ مخطط سريع يعتمد على العديد من العناصر بدءا من «دمج» المحافظات الحدودية بباقي محافظات الجمهورية، والتركيز على إقامة المشاريع الاقتصادية وتطوير البنية التحتية لها، وانتهاء بتدريس مقرر في المدارس والجامعات يهتم بالأخلاق ومنظومة القيم والسلوكيات الحميدة مرورا بربط الأطفال والشباب بالموروث الثقافي والاجتماعي للشخصية المصرية عبر التاريخ، مع التركيز على الجوانب المضيئة التي تشعرهم بالفخر والعزة والاعتزاز بتاريخ أجدادهم، وتعميق الشعور بالانتماء والولاء والوطنية وتجديد الخطاب الديني بما لا يمس ثوابت الدين، والعمل على تطوير منظومة التعليم بكل درجاته، وزيادة مشاركة الشباب وتمكينه من الوظائف القيادية وعقد الدورات التدريبية وتوفير الدعم له، والتحول الى التكنولوجيا المتسارعة وافتتاح معاهد التعليم المهني والتكنولوجي المتطورة، والتنمية المستدامة.

الأمر جد خطير، وعلى درجة عالية من الأهمية، وإعادة بناء الإنسان المصري وصقل هوية الشخصية المصرية لابد ان يكونا على رأس هرم أولويات صانع القرار، ويحظيا بأهمية تتقدم على كل ما عداها من أولويات.

ولعلنا ندرك ان كل الإنجازات التي شهدتها السنوات السبع الماضية تحتاج إلى «مصري» جديد يحافظ عليها، ويصونها، وإلا ما فائدة تطوير الحجر والطرق والاقتصاد والنقل والمدن الجديدة دون إنسان متطور قادر على الحفاظ على كل هذه الإنجازات؟

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

البنك الدولي: طوابير الفقراء تشمل مليونين و300 ألف مقيم في لبنان

صمت عون عن قرداحي يعرقل وساطة ماكرون مع «الخليج» وميقاتي يتريث في دعوة الحكومة لاحتواء مقاطعة «الثنائي»

بيروت ـ عمر حبنجر ـ خلدون قواص

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا في بعبدا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي (محمود الطويل)

عاد رئيس الجمهورية ميشال عون من الدوحة، كما ذهب، وبدلا من ان يمهد الطريق امام المساعي القطرية وجهود الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، القادم الى السعودية ودول خليجية أخرى، لفتح ثغرة في جدار العلاقات اللبنانية مع هذه الدول الشقيقة، بدا في تصريحاته ومواقفه «كالعاجز ومستغني» ولم يحاول ان يكون المبادر أبدا.

ولا حظ المتابعون لمقابلة تلفزيونية أجريت مع الرئيس عون في قطر، انه عندما سئل عن مصير وزير الاعلام جورج قرداحي، اعتصم بالصمت.

بيد ان التركيز السياسي على مسألة التمديد الرئاسي والنيابي، يعني ان الانتخابات النيابية مجرد ملهاة لاستقطاب الاهتمام الدولي، واكثر من ذلك للإيحاء بأن أزمة لبنان داخلية، واستطرادا ان الرهان على مفاوضات قيينا وهم.

إشارة الرئيس عون الى احتمالية التمديد المشروطة بقبول مجلس النواب، صب الماء البارد على الاستحقاق الانتخابي، وعرقلت سعي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى استئناف جلسات حكومته، ولم تهدئ العلاقة بين رئيس مجلس النواب نبيه بري، والنائب جبران باسيل.

أما الرهان على المسعى القطري والجهد الفرنسي، فيكاد ان يتبدد، على يدي سلطة ممعنة في افقار شعبها، عبر التلاعب الخفي بأسعار الدولار الأميركي، او من خلال وقف الدعم عن الاحتياجات الشعبية كافة، في استجابة ضمنية لشروط صندوق النقد الدولي.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، الذي أعلن أمس تريثه في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، احتواء لمقاطعة وزراء الثنائي حزب الله وأمل، يريد استقالة الوزير جورج قرداحي، صاحب الاساءة للسعودية، قبل وصول الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى الرياض يوم السبت، لتكون بمنزلة النافذة المفتوحة، امام الحوار مع المسؤولين السعوديين حول الأزمة مع لبنان. وقد نقلت عنه صحيفة «الأخبار» القريبة من حزب الله، ان الفرنسيين أبلغوه بأن عدم استقالة قرداحي قبل 4 (ديسمبر) يعني ان لبنان، لن يكون على جدول أعمال اللقاءات التي سيعقدها ماكرون في الرياض.

وقال ميقاتي انه يتريث في الدعوة الى عقد جلسة للحكومة على أمل أن يقتنع الجميع بإبعاد المجلس عن كل ما لا شأن له به، خصوصا أننا كنا توافقنا على أن القضاء مستقل، وأن أي إشكالية تحل في القضاء ووفق أحكام الدستور، من دون أي تدخل سياسي.

موقف الرئيس ميقاتي جاء امس، في السراي الحكومي خلال رعايته إطلاق منصة دعم البطاقة التمويلية والمشروع الطارئ لشبكة الأمان الاجتماعية.

وأكد أنه سعى ومازال يسعى للوصول الى حل، ويدعم «أي خطوة تؤدي الى تقريب وجهات النظر مراهنا على الحكمة والوعي لدى الجميع.»

وأكد: «قطعنا مرحلة متقدمة لاسيما في موضوع التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وحل معضلة الكهرباء، والملفات المرتبطة بواقع الإدارة، وفور معاودة جلسات مجلس الوزراء قريبا بإذن الله، سيتم عرض هذه الملفات وإقرارها».

وشدد على ان «ما نحن بصدده اليوم يظهر حجم الكارثة التي نحن فيها ووجوب الإقلاع عن سياسة التعطيل وفرض الشروط».

وقال في كلمته ان الظروف الصعبة «أفرزت واقعا لم يعد ممكنا معالجته إلا بتدابير طارئة».

وتابع، إن ما نحن بصدده من إطلاق منصة دعم البطاقة التمويلية والمشروع الطارئ لشبكة الأمان الاجتماعية يهدف الى تخفيف معاناة أهلنا من الشريحة الأكثر حاجة في لبنان بتمويل ودعم من البنك الدولي والأمم المتحدة، وبمتابعة ومثابرة من المجلس النيابي الكريم.

وأكد ميقاتي في كلمته، انه سيتم اختيار المستفيدين من المشروعين وفق معايير شفافة لتأمين المستلزمات الأساسية لحياة كريمة. وبعد انتهاء مرحلة التسجيل التي بدأت امس، لمدة شهرين وستخضع لتقييم واضح المعايير منعا لأي استغلال، فإن عملية الدفع ستبدأ بإذن الله في مطلع العام المقبل مع مفعول رجعي من شهر يناير 2022.

وأشار إلى زيارته للڤاتيكان ولقائه البابا، وقال «أبلغت لاحقا بأن تواصلا حصل بين قداسة البابا وسماحة الإمام الأكبر شيخ الأزهر د.أحمد الطيب وتوافقا على تنسيق الجهود الاسلامية ـ المسيحية لدعم لبنان اجتماعيا في هذه الظروف، وستكون هذه الخطوة موضع تنفيذ في القريب العاجل».

واستطرد، في كل اللقاءات التي عقدتها في الخارج، وكل الاجتماعات الديبلوماسية التي اعقدها هنا، تتردد أمامنا كلمة واحدة «ساعدوا أنفسكم لنساعدكم».

هذا، وعلى الرغم من اللقاءات التي عقدها ميقاتي مع بري وحزب الله والوزير السابق سليمان فرنجية، ومع قرداحي بالذات، الا انه لم يلمس أي تراجع في المواقف، ولا موافقة لا على استقالة قرداحي ولا على إقالته.

خلاصة الوضع، يقول ان الحكومة ماشية، أما جلساتها فمش ماشية وستبقى متوقفة الى ان يقتنع رئيسها بأن الفرج آت، لكن ثنائي التعطيل لن يقتنع بإبعاد مجلس الوزراء عن كل ما لا شأن له به.

في هذا الوقت، حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية يكبر، والأزمات تتناسل وتتفاقم وشهر الأعياد الميلادية يواجه تحركات شعبية متنقلة، والسلطة ليس في يدها ما يداوي الحال بالحال، وإطالة طوابير الفقراء التي باتت تشمل مليونين و300 ألف مقيم في لبنان بحسب البنك الدولي.

جنبلاط زار السفيرة الأميركية للخروج من الجمود

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط برفقة عقيلته خلال زيارته السفيرة الأميركية دوروثي شيا

بيروت ـ عامر زين الدين

زار رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ترافقه زوجته نورا مساء امس الاول السفيرة الاميركية في لبنان دوروثي شيا، وتناول العشاء الى مائدتها. وقال جنبلاط: «كانت مناسبة لتبادل الآراء حول شؤون شتى خاصة الوضع السياسي والمعيشي وسبل الخروج من هذا الجمود القاتل والذي ينعكس على كل شيء». وكان جنبلاط استضاف ظهرا سفيرة فرنسا آن غريو في قصر المختارة، وشدد أمامها على المصالحة التي جرت عام 2001 مع البطريرك الراحل نصر الله صفير، كما دعا الحكومة الى الاجتماع بغض النظر عن المواقف بشأن القضاء والاستقالات الحكومية لاستمرار التفاوض مع البنك الدولي.

بدورها، أعربت غريو عن «وقوف فرنسا الدائم الى جانب لبنان للخروج من الأزمات التي يمر بها».

الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة لـ «الأنباء»: لبنان في الأمتار الأخيرة قبل توقف الاقتصاد

بيروت ـ اتحاد درويش

جاسم عجاقة

رأى الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أن لبنان يعاني أزمة اقتصادية ومالية حادة تتطلب اجراءات سريعة للحؤول دون السقوط المريع، مؤكدا ان هناك خسائر تتكبدها الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمواطن جراء الجمود الذي يصيب عمل الحكومة، والمسؤولية هنا تقع على القوى السياسية التي تتشكل منها هذه الحكومة، وأكد أنه لا أحد يأخذ المبادرة باتجاه انقاذ ما يمكن انقاذه، ويبدو أن هذا القرار له أبعاد خارجية، معتبرا أنه كلما تأخرنا في الاصلاحات التي يطلبها صندوق النقد الدولي أضحت عملية النهوض بالمالية العامة مكلفة أكثر وتأخذ وقتا أطول.

وأشار عجاقة في تصريح لـ «الأنباء» الى أن لبنان بات في الأمتار الأخيرة قبل توقف الماكينة الاقتصادية والعملية هنا ليست كبسة زر نشغله لتعمل ساعة نشاء، لافتا الى العديد من الشركات والمصانع توقفت عن العمل وتوجهت نحو الخارج وكان آخرها مصانع الذهب الذي يعتبر لبنان مصنعا له من الدرجة الأولى. معتبرا أن المواطن اللبناني سلبت ابسط حقوقه من كهرباء ومياه ومواصلات وطرقات وهو اليوم يدفع الأثمان الباهظة مع خسارة مدخراته في المصارف ومع تآكل قدرته الشرائية مع كل ارتفاع في سعر صرف الدولار الذي يسجل قفزات غير مسبوقة مقابل انهيار العملة الوطنية.

ورأى عجاقة ان مصداقية المصارف تصاب يوما بعد يوم فهي لديها استحقاقات داخلية على صعيد التزاماتها تجاه المودعين وخارجية تجاه المقرضين، وبالتالي فان الحلول السريعة هي الوحيدة التي تساهم في الحد من اهدار الوقت القاتل الذي تحرق فيه الأموال من الجميع باستثناء قلة قليلة من المستفيدين الذين نراهم على أرقام توزيع الثروات التي انتقل منها ثمانية آلاف من الطبقة الوسطى الى الطبقة الغنية منذ بدء الأزمة الى اليوم على حساب الطبقة المتوسطة التي اضمحلت إلى حدود الـ 20٪ وطبقة فقيرة فاقت نسبتها الـ 72٪ بحسب تقرير الإسكوا، مما يعني أن الثروات تتركز في مكان معين في نظام يسمح لأكبر عملية احتكار تتغذى من الفساد، وعلى رأسها المافيات التي تتحكم بمصير الشعب اللبناني واستفادت من الدعم الذي قدمه مصرف لبنان وتستفيد من التطبيقات التي تعطي أسعار الدولار في السوق السوداء.

وأشار عجاقة الى أن الاسباب الحقيقية للقفزات القياسية لسعر صرف الدولار هو نتيجة مضاربات وتلاعب بالسعر من خلال تطبيقات تقدم أسعار بشكل مدروس لتحقيق أرباح معينة ولخدمة أجندات سياسية، معتبرا أن سعر صرف الدولار المتصاعد لا يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي وهو يتعلق بشق منه بعملية الاحتكار وتحقيق الأرباح والشق الآخر سياسي.

ورأى عجاقة أن المطالبة بوقف التطبيقات هي مسؤولية الحكومة التي عليها طلب المساعدة من الخارج فإذا لم يلب الخارج تكون الأيادي خارجية، اما الاحتمال الثاني فإن هناك عصابة محلية تسيطر على القرار، لافتا الى تجربة نيجيريا التي تعد من أكبر اقتصادات افريقيا والتي تعرضت لأزمة في العام 2014 وتفشت فيها كما في لبنان هذه التطبيقات وكان أشهرها أبوكي ـ أف ـ أكس وقد ألحق ضررا بالاقتصاد وعندها طلبت الدولة النيجيرية المساعدة من السلطات البريطانية وجرى تعطيلها.

وأكد عجاقة أن هذه التطبيقات تسرق أموال المواطن وهو في منزله حيث انه كلما ارتفع الدولار الف ليرة ترتفع الأسعار مئات الألوف التي تسلب من جيوب المواطن من غير وجه حق، لافتا الى أن المادة 319 من قانون العقوبات تقول بوضوح ان كل تشهير أو مضاربة على العملة الوطنية هو أمر مخالف للقانون وتجري محاكمة المتسببين بذلك.

وأكد عجاقة أن القرار الدولي واضح أنه لا أموال للبنان باستثناء المساعدات الانسانية الا في اطار برنامج مع صندوق النقد الدولي الذي هو في وضعنا الحالي المتردي اقتصاديا وماليا بات يشكل الممر الالزامي لتوفير المداخيل من الخارج لأن نظامنا يحتاج الى دولارات لوقف عملية امتصاص هذه العملة، مشيرا الى ان هذا الأمر يفرض جملة اصلاحات التي منها الكابيتال كونترول، فاذا جرى أن قدم صندوق النقد الدولي أموالا للبنان أو غيره فهم يريدون ضمانات لعدم خروج هذه الأموال الى الخارج.

خلاف يرجئ بحث ضوابط التحويلات للخارج

بيروت ـ أحمد عز الدين

أرجأت اللجان النيابية المشتركة مناقشة اقتراح القانون الرامي الى وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على التحويلات المصرفية للخارج، على خلفية إشكالات نتيجة اسقاط الحكومة مشروعا جديدا يفرغ الاقتراح النيابي الذي درسته اللجان على مدى عدة أشهر من مضمونه. وكشف نواب شاركوا في الجلسة، عن أنهم فوجئوا في بداية الاجتماع بطرح مشروع جديد من قبل نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، يفرغ الاقتراح الذي أقرته لجنتا المال والإدارة والعدل من غايته.

وذكر رئيس لجنه المال النائب ابراهيم كنعان، أن مشروع الحكومة تجاهل أو أغفل البنود الأساسية التي تشكل جوهر المشروع، وهي السحوبات الشهرية للمودعين، وأعطى صلاحيات استثنائية لمصرف لبنان بهذا الشأن. وكذلك شطب المبالغ المخصصة سنويا للطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج، والتي كانت بحدود 20000 دولار كحد أدنى، وترك الحرية في الأمر للمصارف، وكذلك فإن المشروع الاساسي يعطي حق المراجعة القضائية بوجه المصارف التي لا تلتزم بالقانون، وقد غاب ذلك عن المشروع الجديد.

إلى جانب هذه المواد لم يعرض هذا المشروع على صندوق النقد الدولي وهو شرط أساسي لإقراره.